

الملخص

يعد التمويل عنصرا أساسيا في تنمية القطاع الزراعي حيث يساعد على تنشيط دور القطاع الخاص الذي يمثل حوالي ٩٦٪ من قطاع الزراعة ويتميز القطاع الزراعي المصري بعدة خصائص أدت إلى زيادة أهمية الإئتمان الزراعي والدور الذي يؤديه في تحقيق الكفاءة وزيادة الفعالية في مجال الإنتاج الزراعي ، وقد أجريت هذه الدراسة لمعرفة دور البنوك والمؤسسات التمويلية في تمويل الأنشطة التسويقية الزراعية في الزراعة المصرية وذلك بالتعرف على مصادر التمويل المختلفة قبل التحرر وبعد التحرر الإقتصادي وأهمية الإقراض الزراعي بالنسبة لتسويق الحاصلات الزراعية وتتكون الدراسة من أربعة أبواب بالإضافة الى المقدمة التي تشمل مشكلة البحث والهدف من البحث والطريقة البحثية ومصادر البيانات ، ويحتوي الباب الأول على الإستعراض المرجعي وهو يشمل جزئين أولهما: الأبحاث الخاصة بالمؤسسات التمويلية لقطاع الزراعة في مصر وثانيهما: الدراسات الخاصة بتمويل تسويق أهم المحاصيل الزراعية في مصر ، وذلك للتعرف على أوجه القصور والإيجابيات لدور المؤسسات التمويلية في قطاع الزراعة وقصور في تمويل الأنشطة التسويقية الزراعية ، في حين يتناول الباب الثاني على مصادر التمويل الزراعي في مصر ومدى كفاءتها فيتعرض هذا الباب لمصادر التمويل في ظل سياسة التحرر الإقتصادي في حين يتناول الباب الثالث : على الإقراض الزراعي وأثره على تسويق الحاصلات الزراعية في مصر في حين تتعرض الدراسة الى أهمية الإقراض بالنسبة لتسويق الحاصلات وأهم المعوقات : الأقرض والإقراض في مصر ، في حين يتناول الباب الرابع وهو مقسم الى ثلاث فصول "الفصل الأول" محصول القطن والفصل الثاني محصول القمح والفصل الثالث محصول الأرز فيتعرض إلى: الأهمية النسبية للإقراض الزراعي بالنسبة لتمويل الأنشطة التسويقية الزراعية لمحاصيل القطن والقمح

والأرز فيمكن رصد بعض النتائج والآثار المتوقعة نتيجة لتحرير أسعار المحاصيل الزراعية ونما طرأ من تغيرات على كل من المساحة والإنتاجية والإنتاج والسعر المزرعي والعبء الذي يتحمله المزارع نتيجة قصور في عمليات التمويل والأنشطة التسويقية المختلفة.

وباستعراض نتائج الجداول أرقام ١، ٢، ٣ بالملحق الأحصائي يتبين أن زيادة المساحة المنزرعة من القمح في عام ١٩٩٥ وذلك بعد تحريره في ١٩/٥/١٩٨٧ وذلك بالمقارنة بتلك الرقعة المزروعة في عام ١٩٨٥ أي قبل تحرير محصول القمح وقدر معدل الزيادة بنحو ٦٧,٣٩٪ وهذا يرجع لزيادة سعر التوريد وتغير السياسة التسويقية نتيجة لتحريرها في عام ١٩٨٧، أما بالنسبة لمحصول الأرز فنجد أنه خلال الفترة (١٩٨٠/٧٩ - ١٩٩٥/٩٤) زادت الرقعة المنزرعة من الأرز بمعدل حوالي ٣٤٪ وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع سعر التوريد بالإضافة إلى زيادة الإستهلاك منه مع توافر مياه الري اللازمة له.

١ - أما بالنسبة للقطن فخلال نفس الفترة فقد تناقصت الرقعة المنزرعة بنحو ٢٢,٣٪ وقد يرجع ذلك للظروف الإنتاجية والسياسات السعرية غير الملائمة، بالإضافة إلى فرض أسعار مزرعية تقل عن أسعار المحاصيل البديلة. وباستخدام معادلة معامل الإنحدار لكلا من المحاصيل الآتية: فبالنسبة للقطن تبين أن هناك تأثير معنوي لكل من الكمية المصدرة وسعر التصدير وكمية الإستهلاك ومتوسط تكاليف الإنتاج وإجمالي القروض.

وبمقارنة تطور إجمالي القروض النقدية والعينية لمحصول القطن ونصيب الفدان من القرض كان قبل التحرر ٨٠٠,٩٥٦ ألف جنيه ونصيب الفدان ٧٢٦,٥٥ جنيه في حين كانت في فترة ما بعد التحرر ٢٤٢٩,٨١٩ ألف جنيه وهذا يعني أنها قد زادت بنسبة تقدر بنحو

٤ر ٣٠.٣٪ وهذه الزيادة قد ترجع الى الغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج واحتكار القطاع الخاص بتداوله لمستلزمات الإنتاج.

٢ - أما محصول القمح فقد كانت قيمة القروض المقدمة لمحصول القمح في مرحلة ما قبل التحرر ٢٠٠٦٥٢ ألف جنيه في حين مابعد التحرر ١٨٥٢,١٦٨ ألف جنيه وهذا يعني أنها زادت بنسبة ٩٢٣ر١٪ ويرجع ذلك إلى خروج البنك من توزيع مستلزمات الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع أسعارها.

٣ - أما كذلك بالنسبة لمحصول الأرز فقد كانت قيمة القروض المقدمة لمحصول الأرز في فترة ما قبل التحرر ١٦٣,٨٢٥ ألف جنيه أما في فترة مابعد التحرر ٨٥٨,٣٢٨ ألف جنيه وهذا يعني أنها زادت بنسبة تقدر بنحو ٥٢٣ر٩٪ وهذه الزيادة أيضا ارتفاع اسعار مستلزمات الإنتاج وزيادة التكاليف التسويقية واحتكار القطاع الخاص لمستلزمات الإنتاج. مما سبق يتضح أن:-

١ - ان السياسات التسويقية والاقراضية التي طبقت خلال تلك الفترة كانت تشمل ضمن أهدافها توظيف قطاع الزراعة لتمويل احتياجات التنمية في القطاعات الأخرى وقد ترتب على ذلك زيادة صور وأشكال التدخل الحكومي في نظام تسويق المحاصيل الغذائية والتصنيعية والتصديرية وقد تم تصحيح هذا الوضع بعد تطبيق نظام التحرر الإقتصادي في الزراعة المصرية ، ولا شك أن تحرير التسويق الزراعي وزيادة أسعار مختلف المحاصيل في السنوات الأخيرة قد ساهمت مع التغيرات التكنولوجية في تحقيق للزيادة الكبيرة في انتاج مختلف الحاصلات الزراعية وزيادة الصادرات الزراعية.

٢ - أتضح تعدد وتنوع أجهزة الإشراف على تنفيذ نظم التسويق التعاوني للمحاصيل التقليدية الأمر الذي ترتب عليه زيادة قيمة التكاليف التسويقية والتأثير بالسالب على دخول الزراع

نظرا لإحجامهم عن زراعة تلك المحاصيل لتحديد أسعارها إجباريا من جانب الدولة وفي السنوات الأخيرة تم تحرير جهاز التسويق الزراعي وأصبح التعامل المزارعين مع تجار القطاع الخاص وبعض الشركات التسويقية.

٣ - توفير قروض ميسرة للمشروعات الإنتاجية والتسويقية والخدمية المكملة لغير القادرين على تقديم ضمانات إئتمانية للبنوك في الأجلين القصير والطويل مع ضرورة التوسع في برنامج للتأمين على المحاصيل الزراعية.

٤ - العمل على زيادة الإستثمارات الزراعية بشكل يتناسب مع دور القطاع الزراعي في التنمية مع دراسة جدوى في وضع خطط لموازنة الأسعار للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية والأنشطة التسويقية المختلفة.

التوصيات

كان من نتائج هذه الدراسة أن هناك بعض نواحي القصور وتوصي الدراسة باستمرار قيام البنك "التنمية والإئتمان الزراعي" بالدور المنوط به في توفير الإئتمان الزراعي لقطاع الزراعة وذلك لما له من امكانيات وخبرات تؤهله للقيام بهذا الدور الحيوي اللازم ، وذلك من خلال القيام بمايلي:

١ - زيادة رأس مال البنك للقيام بدور أكثر فعالية وذلك عن طريق:-

احتفاظ البنك بأرباحه وأن يتم فتح باب المساهمة في رأس المال للعاملين بالبنك ووتخصيص تخصيص نسبة من الودائع لدى البنوك التجارية بسعر فائدة منخفض لدعم الإئتمان الزراعي الموجه لأكثر الفئات تضررا و تخصيص حساب من البنك المركزي بسعر فائدة منخفض و السماح للبنك بفتح حسابات جارية للأفراد الطبيعيين مع اعفائه من ايداع النسبة المقررة لدى البنك المركزي (١٥%) لمدة خمس سنوات. و قيام البنك ببيع بعض المخازن والشون التي يملكها أو تأجيرها على أن تضاف حصيلة ذلك الى رأس المال.

٢ - تكامل الخدمات الزراعية ويتمثل ذلك في:

- تطوير التسويق الزراعي.

- توفير قدر كاف من الإرشاد ودعم البحوث في مجال زيادة الإنتاج الزراعي وتجنب مخاطر

التخطيط الفردي الذي غالبا مايؤدي الى اختناقات تسويقية ، وهبوط حاد في الأسعار أو

نقص عرض السلع الزراعية.

٣- أن تتناسب أسعار فائدة مع تكلفة رأس المال الحقيقي بما يضمن تعزيز الموقف المالي للمؤسسات المقرضة ، على أن تقوم الدولة باستمرار دعم فئة صغار المزارعين بالطريقة التي تضمن وصول هذا الدعم الى المزارعين الأكثر حاجة والأكثر تضررا.

٤ - الإستفادة من الفراغات والسعات التخزينية غير المستغلة حاليا نتيجة سياسة الإصلاح الإقتصادي.

٥ - وتوصي الدراسة بضرورة تواجد البنوك الزراعية في سوق تداول مستلزمات الإنتاج كموزع عيني لها بأسعار تنافسية مع القطاع الخاص والتعاوني خلال الفترة الإنتقالية الحالية بهدف موازنة الأسعار خلال هذه الفترة ولحين توافر قطاع خاص متنافس لصالح المنتج الزراعي .

٦- الإلتزام بمبدأ قيادة الطلب وليس قيادة العرض في استخدامه وتوظيف أموال البنك وذلك بتوفير التكنولوجيا الجيدة في جميع المجالات الزراعية (انتاج - تصنيع - تسويق) ، والتي يطلبها المنتج الزراعي او التي يتوقع أن يطلبها لإرتفاع المردود منها مستقبلا بتسهيل شرائها وتملكها بمختلف الصور بطريقة يرضى عنها المستهلك الزراعي وذلك كوسيلة لتسويق القروض وليس بالإعتماد على عرض الأموال فقط في البنوك التجارية. حيث يعتبر هذا الإتجاه أكثر جاذبية للمزارع لقروض البنك من أسعار الفائدة المنخفضة.

٧ - يجب حث الأجهزة الحكومية المعنية بتخفيف الضرائب المباشرة والغير مباشرة المفروضة على البنوك الزراعية ، خاصة وإنها بنوك متخصصة يتعرض لكثير من المخاطر الإنتاجية والتسويقية التي تؤثر على نسب استرداد القروض - كما يجب حث البنك المركزي بتشغيل جزء من أمواله الراكدة في البنوك الزراعية بفائدة قليلة ، حتى يمكن تقديم سعر فائدة مناسب للمزارعين.

٨- وتوصى الدراسة بإنشاء بنك تعاونى يقوم بتمويل الأنشطة التسويقية والزراعية المختلفة ،
والقيام بعمليات التسويقية المختلفة للحاصلات الزراعية خاصة ونظرا لان التكاليف التسويقية
تمثل نسبة كبيرة وعينا كبيرا لدى صغار الزراع.